على رأسه بالاضافة الى ديان ، وزراء كتلة رافي سابقا ، مثل شمعون بيرس الذي يعتبر ان حق اليهود في تملك الاراضي في الضفة الغربية بمثابة امر بديهي شريطة ان تتم عملية البيع عن طيب خاطر ، وكذلك وزراء الحزب الوطني المتدين الذي يدعو الى عدم الانسحاب من الضفة الغربية ولو مقابل اتفاقية سلام ، مثل الدكتور زيرح نارهفتج وميخائيل حزاني .

اما الاتجاه الثاني فانه يعارض الاقتراح بيد انه لا يعارض « حق » اليهود في شراء الاراضي ، ويدعو الى ان يكون هذا « الحق » مرتبطا بموافقة الحكومة مثل وزير الخارجية ابا ايبن الذي قال ان بيع الاراضي للاسرائيليين في الضفة الغربية ليس موضوعا يمكن وضعه تحت تصرف الافراد وان الحكومة يجب ان تكون هي التي تقر ما اذا كان يجب شراء مثل هذه الاراضي وكيف ومتى ، وقال انه حتى الان كانت السياسة المتعلقة بهذا الامر اختيارية وانتقالية واعرب عن امله بان يستمر هذا الخط ، وايضا مثل وزير التجارة والصناعة باروليف الذي يعتقد ان شراء الاراضي في المناطق يجب أن يبقى في هذه المرحلة بواسطة هيئة حكومية.

اما الاتجاه الثالث فيعارض بشكل اقوى اقتراح ديان ، ويقف على رأسه الوزير شمطوف (مبام) ويعتقد هذا الاتجاه ان عملية شراء الاراضي في هذه الفترة من شأنها ان تسيء الى سمعة اسرائيل في العالم ، وان تعيق احتمالات السلام . ومن الجدير بالذكر هنا ان شمطوف وجه سؤالا الى ديان اذا كان اقتراحه يشمل حق العرب ايضا في شراء اراض اسرائيلية ، اجاب ديان انه من الناحية المبدئية ضد بيع الاراضي للعرب. « اننا نقيم هنا دولة يهودية وليس دولة عربية ... اننا ننقل الملكية الفردية من العرب الى اليهود ، ان اقامة دولة يهودية دون الغاء الكيان العربي هما امران لا يمكن تحقيقهما معا » .

وبالرغم من ايمان الاتجاهات الثلاثة داخل أعماقها بأقوال ديان ، الا انها اتفقت في هذه المرحلة على البقاء على ما هو عليه سابقا ، اي السماح لليهود بشراء الاراضي شريطة ان تكون عملية البيع انتقالية ومراقبة من قبل الحكومة .

موضوعان لهما علاقة بالجسور المفتوحة :

انهمكت الزعامة التقليدية في الضفة الغربية بدراسة موضوعين لهما علاقة بالجسور المفتوحة على ضفتي نهر الاردن ، الموضوع الاول يتمثل في الاجراء الاردني الذي اتخذ قبل حوالي اربعة اشهر والذي فرضت بموجبه قيود على المواطنين الاردنيين الذين يزورون الضفة الغربية حددت بموجبها فترة الزيارة باسبوعين واشترطت بان لا يتجاوز المبلغ الذي يحمله الزائر ٥٠ دينارا. وقد عادت الحكومة الاردنية عند مطلع شهر نيسان والغت تلك القيود بعد تزمر سكان الضفة الغربية من النتائج المتمخضة عنها ، وفي اعقاب تحرك الزعامة التقليدية والغاء القيود . وكان على رأس المتحركين رئيس بلدية الخليل الذي يحظى بتأييد السلطتين الاسرائيلية والاردنية معا ، بعد ان كان في الماضي يحظى بتأييد السلطة الاسرائيلية فقط ويصب هجماته على الملك حسين وجده عبدالله ، فقد ارسل الجعبري كتابا الى « صاحب الجلالة الملك حسين المعظم » تطرق فيه الى الجوانب السلبية المتأتية عن تلك القيود ومستشهدا بآيات قرآنية ليصل في النهاية الى القول : « يا صاحب الجلالة ان اهالي الضفة الغربية الذين تعلنون انهم من الرعية يهيبون عدالة الحسين بأن يأمر بالغاء هذه التعليمات والاوامر الجديدة لتدوم الوحدة الوطنية التي لم نفرط فيها ، وتدوم الالفة والمحبة ، وحب الوطن والسعي اليه من الايمان . اما اذا دام العمل بهذه التعليمات والاوامر فاننا نعتقد بان هذه اول بادرة تنذر بالفرقة والتباعد وهذا ما لا يرضاه الحسين وجد الحسين » ... وقد استجاب الملك بعد اسبوع لطلب الجعبري .

اما الموضوع الثاني الذي حرك الزعامة التقليدية فيتمثل في اقتراح قدمه لبنان يدعو الى غلق الجسور المفتوحة امام البضائع من الضفة الغربية لكيلا تتسرب البضائع الاسرائيلية الى الاسواق العربية ، فقد قام رؤساء البلديات والغرف التجارية ووجهاء في الضفة في اواخر شهر اذار بالتوقيع على عريضة موجهة الى جامعة الدول العربية طلبوا فيها عدم الموافقة على اقتراح لبنان ، وشكلت وفدا مكونا من ثلاثة اشخاص يمثلون الغرف التجارية في نابلس ورام الله والقدس للاشتراك في مؤتمر رؤساء الغرف التجارية في الاردن لتأكيد الخطورة الناجمة عن الاقتراح اللبناني اذا ما تمت الموافقة عليه بالنسبة لسكان الضفة الغربية، ومن المقرر ان يسافر الوفد بعد ذلك الى القاهرة لاقناع الجامعة العربية بعدم الموافقة على الاقتراح